مفهوم العلة عندالرضـــي الأستراباـــذي (ت ٦٨٦هـــ)

م.م عمار عبد الستار محمد

جامعة ديالى – كلية التربية / الاصمعي– قسم اللغة العربية

المستخلص

يحاول هذا البحث دراسة مفهوم العلة النحوية عند الرضي الاستربادي (ت ٦٨٦هـــ) في شرحه على كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـــ) من خلال أنواع العلل في شرح الكافية مع عرض لأهم خصائص تلك العلل النحوية.

ويتضمن هذا البحث مفهوم العلة عند الرضي ونظرته الكلية الى العلة النحوية فهي لديه تامة ولكنها قد تتجزأ ، فتسمى بجزء العلة، ويكون مجموع علتين فرعيتين علة تامة ،وتضمن البحث أنواع العلل في شرح الكافية فهي كثيرة ومتنوعة وواضحة ، فذكرنا الكثير منها وذكرنا خصائصها فهي تعالج قضايا نحوية ، لذلك فهي أقرب الى علل المتكلمين من علل الفقهاء، ويعود هذا كما يبدو الى أثر إطلاع الرضي على علم المنطق والكلام، وما تركه هذا الأثر في منهج معالجته النحوية .

الكلمات المفتاحية: العلة النحوية، خصائص العلل في شرح الكافية.

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ، ومن سار على هديه إلى يوم الدين . أما بعد :

أمتد التأليف في العلة والحديث عنها منذ سيبويه إلى قرننا هذا . وقد أختلفت مناهج البحث فيها وتنوع الحديث عنها . ومما يذكر أن التعليل لم يكن أصلاً في النحو ، وإنما أصله الفقه والمنطق . وعلى هذا فالعلة ثلاثة أنواع :

١- العلة المنطقية ، أو الكلامية .

٢- العلة الفقهية .

٣- العلة النحوية .

أما العلة النحوية فقد ذكر لها الزجاجي في كتاب (الإيضاح في علل النحو) (١) ثلاثة أنواع هي :

١- العلل التعليمية .

٢- العلل القياسية .

٣- العلل الجدلية النظرية .

ولقد بيّن أبن جني في كتاب (الخصائص) أن علل النحويين قريبة من علل المتكلمين ، بل هي أقرب إلى هذه العلل من قربها إلى علل المتفقهين . وعلل ما ذكره بقوله : ((وذلك أنهم يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه)) (٢) .

إن التعليل وجد على ألسنة النحاة منذ وجد النحو ، وأنه كان عند سيبويه ومن سبقه ومن عاصره يُستمد من روح اللغة ويعتمد على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان . فنظرة الخليل إلى التعليل – حسب ما أورده الزجاجي في كتابه ((الإيضاح في علل النحو)) (٣) – تدل على أن أستاذ سيبويه كان ينظر إلى العلل باعتبارها مجموعة من الضوابط التي يستنبطها النحوي أو يفترضها قصد تفهم ما يمكن أنْ يُسمى نظام اللغة العربية وتناسق عناصرها .

فالعلة النحوية كانت في مبدأ أمرها علة غير محددة ولا منضبطة فلا تكون بياناً لسبب ورود الظواهر اللغوية على ما هي عليه من سمات وصفات ، فجعل النحاة لكل ظاهرة لغوية علة محسوسة

تكون أمارة من أمارات الأحكام النحوية ، فهي علل غير مقصودة وهي علل مستنبطة كان الداعي

(١)

إليها الغرض التعليمي ، فالتعليم ركن أول ورئيس في إيجاد النحو ، ثم شملت النحو وما تضمن من علل سنة التأثر بغيره من العلوم مما جعل كثيراً من علله تخرج عن حقيقتها التعليمية وتدخل القياس لتكون ركناً من أركانه ، ولم تقف العلة النحوية عند هذا الحد بل جاء كثير منها متجاوزاً ذلك إلى التعليل العقلي الجدلي المتعلق بالنظر خارج الظواهر اللغوية المحسوسة .

وفي بحثنا هذا سندرس مفهوم العلة النحوية عند الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) في شرحه على كافية أبن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) من خلال عرضنا لأنواع العلل المستخدمة في شرح الكافية مع عرض لأهم خصائص تلك العلل النحوية .

(٢)

العلة عند الرضي الأستراباذي

لم تذكر لنا المصادر التي رجعنا أليها أن الرضي قد ألّف كتاباً في العلة كما فعل أسلافه ، بل إنه لم يفرد باباً في شرحه للكافية أبن الحاجب يتحدث فيه عن العلة ، وكذلك الأمر في شرحه لشافية أبن الحاجب في الصرف ، ويبدو أن مردَّ ذلك يعود إلى التزامه بأبواب متن الكافية الذي لم يفرد فيه أبن الحاجب باباً للحديث عن العلة . وهذا لا يعني أنّ الرضي كان غافلاً عن العلة ومفهومها ، ودليل هذا استخدامه لها في الشرح في مواضع كثيرة ، فكانت العلّة لديه وسيلة لتفسير الظواهر النحوية واللغوية وشرحها بشكل مفصل ، فقد ورد لفظ (العلّة) في مواضع كثيرة من شرحه للكافية (٤) .

وسجّل الرضي بين حين وآخر بعض الآراء في العلّة نحو قوله في أول باب (غير المنصرف) : ((اعلم أولاً أنّ قول النحاة إنّ الشيء الفلاني علة لكذا ، لا يريدون به أنه موجب له ، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أنْ يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ، والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة)) (٥) .

فهو يسوق تعبير النحاة في التعليل ، ثم يشرح ما يقصدونه من قولهم ليدفع توهماً قد يرد في الذهن ويورد حد الحكم على لسان الأصوليين والمقصود بهم هنا الفقهاء . ويمكن تحليل قول الرضي على النحو الآتي :

أ- قول النحاة أنّ الشيء الفلاني علة لكذا ... .

ب- معنى هذا القول على لسان الرضي : هو شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك

الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم .

ت- تعريف الأصوليين للحكم : هو ما توجبه العلة .

نظر الرضي إلى العلة النحوية نظرة كلية فهي لديه تامة (٦) ، لكنها قد تتجزأ ، فتسمى بجزء العلة ، فيكون مجموع علتين فرعيتين علة تامة ، ولا يحصل الحكم إلا إذا كانت العلة تامة ، قال : ((وتسميتهم أيضاً لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سبباً وعلّة مجازٌ ؛ لأنّ كل واحد منها جزء العلة ، لا علة تامة ، إذ باجتماع أثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة إذن مجموع علتين ، أو واحدة منها تقوم مقامها مع حصول شرط كل واحد منها)) (٧) .

ونظر الرضي إلى أصل العلّة ورأى أنه الاطراد ، قال في باب (المذكر والمؤنث) : ((وربما جاء مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث إذا لم يقصد الحدوث ، نحو جملٌ ضامر ، وناقةٌ ضامر ، ورجل أو امرأة عانس ، وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة أقوال :

(٣)

أحدها قول الكوفية ، وهو أنّ التاء إنّما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك ، وهذه العلّة غير مطردة في نحو : ضامر ، وعانس . وتقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث أيضاً ، بل تقتضي تجرد الفعل أيضاً إذا لم يشترك كما في نحو : حاضت وطلقت لأنَّ أصل العلّة الاطراد ، وتقتضي أن لا يقال : إلا امرأة مرضع ، وقد ثبت أنّه يقال : مرضعة أيضاً بلا قصد الحدوث ...)) (٨) .

وله في باب (المفعول له) كلام في العلّة ، قال : ((وذكر المصنّف مثالين للمفعول له ليبيّن أنه قد لا يتقدم وجوداً على ما جعل علة له كما في : ضربته تأديباً ، وقد يتقدم وجوده عليه كما في : قعدت جبناً ، فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في : قعدت جبناً ، أو تأخر عنه كما في : جئتك إصلاحاً لحالك ، وذلك لأنّ الغرض المتأخر وجوده يكون علّة غائية حاملة على الفعل ، وهي أحدى العلل الأربع ، كما هو مذكور في مظانه ، فهي متقدمة من حيث التصوّر ، وإنْ كانت متأخرة من حيث الموجود فالمفعول له هو العلة الحاملة لعامله ، وليس بمعمول كما ظنّ بعضهم نظراً إلى ظاهر نحو قولهم : ضربته تأديباً ، وإنّ الضرب علّة التأديب . وإنما قلنا ذلك لأنه لا يطّرد في نحو : قعدت جبناً . وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطّرد لأن التأديب علّة حاملة على الضرب ، ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علّة ، لأنّ اللام في قوله : له ، للتعليل ، وهي تدخل على العلّة لا المعلل ، نحو فعلت هذا لهذه العلّة)) (٩) .

وفي هذا النص يمكن ملاحظة الآتي :

أ- العلّة الغائية .

ب- العلة الحاملة .

ت- العلة الغائية هي إحدى العلل .

ث- العلة الغائية هي العلة الحاملة .

ج- الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل .

ح- العلة الغائية متقدمة من حيث التصور ، متأخرة من حيث الوجود .

خ- المفعول له هو العلة الحاملة لعامله .

لذلك يتبين أنّ الرضي لم يكن على بعد من العلة ومفهومها بل إنّ له فيها نظرات .

(٤)

أنواع العلل في شرح الكافية

اختلفت العلل المستخدمة في شرح الكافية وتنوعت فجاءت كثيرة واضحة غير غامضة ، ومن هذه العلل هي : علة التطفل (١٠) ، علة الإتباع (١١) ، علة الاستئثار (١٢) ، علة الوقاية (١٣) ، علة الأمن من الكسر (١٤) ، علة المحافظة (١٥) ، علة الخفاء (١٦) ، علة الالتصاق (١٧) ، علة منع اشتراك (١٨) ، علة التأنيث والعدل والعلمية (١٩) ، علة الاستغراب (٢٠) ، علة عدم استعمال (٢١) ، علة مطابقة (٢٢) ، علة التضاد (٢٣) ، علة التخفيف (٢٤) ، علة الاختصاص (٢٥) ، علة شدة الارتباط والاتصال (٢٦) ، علة الإجماع (٢٧) ، علة التبادر (٢٨) ، علة الحذف (٢٩) ، علة امتناع الحذف (٣٠) ، علة الاستغناء (٣١) ، علة التخلل (٣٢) ، العلة الشنيعة (٣٣) ، علة عدم السماع (٣٤) ، علة المنع (٣٥) ، علة عدم المنع (٣٦) ، علة التأثير (٣٧) ، علة الكراهية (٣٨) ، علة عدم التمكين (٣٩) ، علة عدم الفائدة (٤٠) ، علّة الفائدة (٤١) ، علة الاحتياج (٤٢) ، علة عدم الاحتياج (٤٣) ، علة الدلالة (٤٤) ، علة الفرق (٤٥) ، علة التركيب (٤٦) ، علة قوة الدلالة (٤٧) ، علّة المعاقبة (٤٨) ، علّة العدل والوصف (٤٩) ، علة الاختصار (٥٠) ، علة الإسناد (٥١) ، علة الإضمار (٥٢) ، علّة عدم الإضمار (٥٣) ، علة منع الصرف (٥٤) ، علّة القلّة (٥٥) ، علة الخوف (٥٦) ، علة الكثرة (٥٧) ، العلة الغالبة (٥٨) ، العلة المجوزة (٥٩) ، علة المشاركة (٦٠) ، علة عدم الاشتراك (٦١) ، علة عدم الاشتراك (٦٢) ، علة الجمع (٦٣) ، علة العطف (٦٤) ، علة الاستحسان (٦٥) ، علة البناء (٦٦) ، علة عدم المصاحبة (٦٧) ، علة الاضطرار (٦٨) ، علة العجمة (٦٩) ، علة التكرار (٧٠) ، علة الاستقرار (٧١) ، علة الإعراب (٧٢) ، علة الحاجة (٧٣) ، علة الإضافة (٧٤) ، علة التعذر (٧٥) ، علة التضمن (٧٦) ، علة الاشتغال (٧٧) ،

علة الإبهام (٧٨) ، علة العوض (٧٩) ، علة التناسب (٨٠) ، العلة الغائية (٨١) ، العلة الموجدة (٨٢) ، علة العدم (٨٣) ، العلة الحاملة (٨٤) ، العلة التامة (٨٥) ، علة القرب (٨٦)

(٥)

خصائص العلل في شرح الكافية

يتضح من العلل الواردة والتي أستخدمها الرضي في شرحه الكافية أنها غزيرة ومتنوعة وفي معظمها تعالج قضايا نحوية وهي على هذا أقرب إلى علل الكلاميين من علل الفقهاء ، وذلك حسب رأي أبن جني في علل النحويين ، ويبدو أن إطلاع الرضي الأستراباذي على علم المنطق والكلام ترك أثراً في منهج معالجته النحوية ، وتلك العلل تكرار لما جاء على ألسنة النحويين السابقين ، من علل ، ومنهم سيبويه ، نحو قوله في باب المنادى : ((وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقَّدر وأصله عنده : يا أدعو زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً ؛ لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدة)) (٨٧) . فالعلة التي أوردها هنا على لسان سيبويه هي كثرة الاستعمال وقد علل بها حذف الفعل بعد أداة النداء .

وكذلك نحو قوله في باب (المضمر) : ((قال سيبويه : عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى ، لأن معناهما الطمع والإشفاق . تقول : عساك أنْ تفعل كذا ، تحمله على لعل في أسمه فتنصبه به ، ويبقى خبره مقترناً بأَنْ ...)) (٨٨) . فالعلة التي ذكرها هنا على لسان سيبويه هي علة التقارب ، وبها علل حمل عسى على لعل .

ومنهم الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ، نحو قوله في باب (المبتدأ والخبر) : ((وقال الفرّاء : لولا ، هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل)) (٨٩) . فالعلة التي أوردها هنا على لسان الفراء النحوي الكوفي هي علة الاختصاص ، وبها علل رفع الاسم الذي يقع بعد لولا . وكذلك نحو قوله في باب (المجرورات) : ((وأما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة كشحط النوى ، وليث أسد فالفراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف)) (٩٠) . والعلة هنا علة التخفيف أوردها على لسان الفراء وبها علل إضافة الاسمين اللذين ليس في أحدهما زيادة فائدة .

ومنهم الاخفش (ت ٢١٠هـ) في نحو قوله في باب (المضارع) : ((وقال الاخفش إنّ الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين والشرط طالب للجزاء ، فلا يستغرب عمله فيه)) (٩١) . فالعلة التي أوردها على لسان الاخفش هي علة

الضعف عن العمل عملين أثنين وقد علل بها ما ذهب أليه من أنّ أداة الشرط تعمل في فعل الشرط دون أن يصل عملها إلى الجزاء .

ومنهم الأصمعي (ت ٢١٦هـ) ، قال في باب (المنادى) : ((وقال الأصمعي : لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه ، فارتفاع نحو : الظريف ، في قولك : يا زيدُ الظريفُ ، على تقدير : أنت الظريف وانتصابه على تقدير : أعني الظريفَ ، وليس بشيء ، إذ

(٦)

لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه)) (٩٢) . فالعلة التي ذكرها هنا علة الشبه وبها علّل عدم وصف المنادى المضموم .

ومنهم الجرمي (ت ٢٢٥هـ) ، وذلك في قوله في باب (الفاعل) : ((وأعلم أنّه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافاً للجرمي ، نحو : أعلمتُ وأعلمني زيدٌ عمراً قائماً ، على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول ، وأعلمني وأعلمته إيّاهُ إيّاهُ زيدٌ عمراً قائماً ، على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني ، والأَولى أنْ يُقال : أعلمتُهُ ذلك ، قصداً للاختصار ، إذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمُون المفعُولين ، فيكون ذلك إشارة إليه ، وإنّما منعه الجرمي لعدم السماع)) (٩٣) . فظاهر هنا أنّ العلة التي أتى بها على لسان الجرمي هي علة عدم السماع .

وقد أتى الرضي في شرحه للكافية ببعض العلل ينسبها إلى البصريين عامة ، وينسب أخرى للكوفيين عامةً . فمن العلل التي ينسبها للبصريين قوله في باب (الفاعل) يتحدث عن التنازع في عمل الفعلين المجاورين في المعمول الذي بعدهما : ((وإنما أختار البصريون إعمال الثاني لأنه أقرب إلى المطلوب ، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد)) (٩٤) . فالعلة التي جاء بها هنا هي علة القرب .

ومن العلل التي جاء بها وينسبها للكوفيين قوله في باب (الأمر) : ((قوله : وحكم آخره حكم المجزوم . قال الكوفيون : هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في أمر الغائب :

محمدٌ تفدِ نفسَكَ كلُ نفسٍ

إذا ما خفتَ من أمرٍ تَبالا (٩٥)

قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرداً لكثرة استعماله بخلاف أمر الغائب ، فإنه أقل استعمالاً منه وبقي مجزوماً بتلك اللام المقدرة)) (٩٦) . فالعلة هنا علة كثرة الاستعمال وقد ساقها على لسان الكوفيين .

ولم يقتصر الرضي في إتيانه بالعلل على ألسنة النحويين على المتقدمين منهم بل أمتد هـذا المصدر في الأخذ من القرن الثاني الهجري إلى القرن السابع الهجري وهو العصر الذي عـاش فيه الرضي . وربما دلّ ذلك على التوسع الذي مال أليه ذهنه والاستقصاء في البحث والتحقيق .

وللرضي ، إلى جانب ما تقدم طريقة في التعليل اتبعها في كثير من المواضـع ، فهـو قـد يعلل بالإحالة إلى موضع آخر ، وربما حدَّد هذا الموضع وعيّن أسمه ، مثلما نرى فـي بـاب (المبتدأ والخبر) : ((أعلم أَنّ الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد أمّا وجوباً ، نحـو : أمّـا زيدٌ فقائمٌ . ولا تحذف إلا للضرورة ، كقوله : فأمّا القتالُ لا قتـالَ لـديكمُ (٩٧) . أولا ضـمار القول ، كقولـــه تعالى :

(٧)

((فَأَمَّا الذين اسودَّت وجوهُهم أكفرتُم)) (٩٨) . أي : فيقال لهم : أكفرتم ؟ وتجيء علة الأتيان بالفاء في خبر مثل المبتدأ في حروف الشرط)) (٩٩) وكأن الرضي هنا يريد القول : ليس شرح مثل تلك العلة موضعه هنا ، وإنما سيأتي في موضعه في (حروف الشرط) فأنظر هناك

ولم يكن اجتهاد الرضي في التعليل مقتصراً على إيراد علل السابقين له فحسب ، وإنما ذكر عللاً غير قليلة على لسانه ، ومنها قوله في باب (الكلام) : ((والمراد بالإسناد أنْ يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به ... وقولنا في الأصل ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي ، نحو : بعت ، وأنت حرّ ، وفي الطلبي ، نحو : هل أنت قائم ؟ وليتك ولعلك قائم ، وكذا نحو : أضرب ، لأنه مأخوذ من تضرب بالاتفاق . وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياساً على سائر الجمل الطلبية ، فخفف بخلاف اللام ، وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه : لتضرب ، وفي الغائب ليضرب ، وفي المتكلم لأضرب ولتضرب لما قل استعمالها ...)) (١٠٠) . وفي هذا القول علل الرضي التخفيف والحذف بكثرة الاستعمال . وكذلك قوله في باب (العامل) : ((أعلم أنّ تقدير الإعراب لأحد شيئين ، إما تعذر النطق به واستحالته ، وإما تعسره واستثقاله)) (١٠١) . فقد ذكر هنا علتين لتقدير الإعراب هما : التعذر ، والتعسر .

وكل علل الرضي جاءت على نوعين ، الأول : العلل البسيطة ، تعلل بها الظاهرة الواحدة ومن جهة واحدة ، وهذا النوع من العلل هو الغالب في شرحه ، ومثل ذلك قوله في باب (غير المنصرف) : ((ثم نقول : منع الصرف في رحمن أولى ؛ لأن الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفاً في كلام العرب أكثر من المصروف)) (١٠٢) . ومثل ذلك قوله في

باب (المبتدأ والخبر) : ((فعلى ما فسر المصنف ينبغي أن يكون معنى سلام عليك ، قولي للفظ سلام عليك ، وليس كذا ، بل سلام في قولك : سلام عليك بمعنى المصدر سلّمك الله ، أي : جعلك سالماً ، فالأصل : سلمك الله سلاماً ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ...)) (١٠٣) .

والنوع الثاني من العلل يُعرف بالعلل المركبة ، وذلك نحو قوله في باب (المضمر) : ((وأعلم أنّ أول ما أبتدئ بوضعه من الأنواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل ، لأنّ المرفوع مقدم على غيره ، والمتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر ، فنقول : إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل ، وخصّوا المتكلم بها لأن القياس وضع المتكلم أولاً ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلم وبينه ، وتخفيفاً ، وكسروا للمخاطبة فرقاً ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة ...)) (١٠٤) .

(٨)

وهو يصف العلة أحياناً ، وذلك كوصفه لها بالاطراد نحو قوله في باب (المبتدأ والخبر) : ((أعلم أنّ جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف ، لأنه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته ، وهذه العلة تطرّد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص ...)) (١٠٥) .

ووصف علة أخرى بعدم الاطراد ، قال في باب (المذكر والمؤنث) : ((وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة أقوال : أحدها قول الكوفية ، وهو أن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث ، وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك . وهذه العلة غير طردة في نحو : ضامر وعانس ...)) (١٠٦) .

ووصف علة أخرى بالظهور ، كقوله في باب (الموصول) : ((وعلّة بناء (ما) و (مَنْ) الشرطيتين والاستفهاميتين والموصلتين ظاهرة)) (١٠٧) .

(٩)

– الخاتمة –

تناولنا في هذا البحث دراسة مفهوم العلة عند الرضي الأستراباذي في شرحه على كافية أبن الحاجب ، فبّين لنا أن المصادر لم تذكر لنا أن الرضي قد ألف كتاباً في العلة كما فعل سابقوه ، بل إنه لم يفرد باباً في الشرح يتحدث فيه عن العلة ، وكذلك الأمر في شرحه لشافية أبن الحاجب في الصرف . وسبب ذلك التزامه بأبواب متن الكافية الذي لم يُفرد فيه أبن الحاجب باباً للحديث عن العلة . ومع ذلك فقد أستخدم الرضي العلة في مواضع كثيرة من الشرح وقد أوردنا جلّ تلك المواضع في بحثنا هذا من خلال ذكرنا لأنواع العلل المستخدمة في شرح الكافية ، فقد تنوّعت تلك العلل وجاءت كثيرة وواضحة غير غامضة ثم حاولنا إيضاح خصائص العلل في شرحه للكافية ، فمنها ما جاء تكراراً لما أتى على ألسنة النحويين السابقين من علل ولم يقتصر الأمر على سابقيه فحسب بل أمتد هذا المصدر في الأخذ من القرن الثاني الهجري إلى القرن السابع الهجري . كما تبين أن له طريقة في التعليل اتبعها في كثير من المواضع ، فهو قد يعلل بالإحالة إلى موضع آخر وربما كان يحدد ذلك الموضع ويعيّن أسمه ، ولم يكن يورد الكثير من العلل على لسان سابقيه فحسب بل كان يجتهد في ذكر علل غير قليلة على لسانه ، كما ورد ذلك في باب (الكلام) ، وفي باب (العامل) .

ويمكن القول أن الرضي قد نظر إلى العلة النحوية نظرة كلية فهي لديه كما تبين تامة ، لكنها قد تتجزأ ، فتسمى بجزء العلة ، فيكون مجموع علتين فرعيتين علة تامة ، ولا يحصل الحكم إلا إذا كانت العلة تامة ، أما أصل العلة فرأى أنه الاطراد . وتبيّن أنَّ علل الرضي كانت على نوعين ، الأول : العلل البسيطة ، وتعلل بها الظاهرة الواحدة ومن جهة واحدة وهذا النوع غالب في الشرح ، أما النوع الثاني من العلل فُيعرف بالعلل المركّبة .

ومما تقدم نصل إلى أنّ الرضي الاسترآباذي كان على وعي بجوانب العلة وأنواعها ودورها في تقعيد النحو العربي ، وأنه نهج فيها نهجاً واضح المعالم بيّن النتائج .

(١٠)

- الهوامش -

(١) الإيضاح في علل النحو : ص ٦٤ .

(٢) الخصائص : ج١/ ص ٤٩ ، وينظر الاقتراح في علم أصول النحو : ص ١١٣ .

(٣) الإيضاح في علل النحو : ص ٦٤-٦٦ .

(٤) أنظر على سبيل المثال : شرح الكافيـــة ج١/ ص ١٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٧١ ، ٧٩

، ٨٠ ، ٨٨ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١١٣ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٧ ، ١٤٩

، ١٥٠ ، ١٥٣ ... و ج٢/ ص ٣ ، ١١ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٥٥ ، ٦٣ ، ٧٦ ،

٧٨ ، ٧٩ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ .

(٥) شرح الكافية ج١/ ص ٣٥ .

(٦) أنظر : المصدر السابق نفسه والجزء نفسه والصفحة نفسها .

(٧) شرح الكافية : ج١/ ص ٣٥ .

(٨) المصدر السابق : ج٢/ ص ١٦٤-١٦٥ .

(٩) شرح الكافية ج١/ ١٩٢ .

(١٠) أنظر شرح الكافية ج١/ ص ٣٧ .

(١١) أنظر الشرح : ج٢/ ١٢ .

(١٢) أنظر الشرح : ج٢/ ١٣ .

(١٣) الشرح : ج٢/ ٢٣ ، ٢١ .

(١٤) الشرح : ج٢/ ٢٢ .

(١٥) الشرح : ج٢/ ٢٣ .

(١٦) الشرح : ج٢/ ٤٢ ، ٥٦ ، ١٨٧ .

(١٧) الشرح : ج٢/ ٥٧ .

(١٨) الشرح : ج٢/ ٧٦ .

(١٩) الشرح : ج٢/ ٧٨ .

(٢٠) الشرح : ج٢/ ١٠٢ .
(٢١) الشرح : ج٢/ ١٣٩ .
(٢٢) الشرح : ج٢/ ١٥٣ .
(٢٣) الشرح : ج١/ ٢٨٣ .

(١١)

(٢٤) الشـــــرح : ج١/ ٢٠ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٥٨ ، ١٤١ ، ١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٨٥ ، ٢١٩ ،
٢٥٣ ، ٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، و ج٢/ ٨ ، ١١ ، ٤٠ ، ٧١ ، ٨٩ ،
٩٢ ، ١٢٧ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦٠ ، ١٧٤ ، ١٩٠ ، ٢٠٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،
٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤٠ ، ٢٥٢ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٩٤ ، ٤٠٣ .
(٢٥) الشـــرح ج١/ ٢١ ، ٣٨ ، ٥٧ ، ١٠٤ ، ١٥٢ ، ٢٤٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٣٠٤ ، ٣٢٥ ،
و ج٢/ ٣٢ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٨٥ ، ٢٢٩ ، ٣٣٥ .
(٢٦) الشرح : ج١/ ٩٢ ، ٩٣ .
(٢٧) الشرح : ج١/ ٩٤ ، ٢٢٥ .
(٢٨) الشرح : ج١/ ٩٠ .
(٢٩) الشرح : ج١/ ٣١ ، ١٥٥ ، ١٨٢ ، ٢٣٩ ، ٢٩٨ ، و ج٢/ ١١ ، ٢٠٠ ، ٢٢٧ ، ٢٧٠ .
(٣٠) الشرح : ج١/ ٢٩٥ ، و ج٢/ ٨٩ .
(٣١) الشرح : ج١/ ٣١ ، ٣٦ ، ٨٨ ، ١٤١ ، ٣٣٣ .
(٣٢) الشرح : ج٢/ ٣٩٥ .
(٣٣) الشرح : ج١/ ٧٩ .
(٣٤) الشرح : ج١/ ٥٤ ، ٨٢ ، ١١٥ ، ١٦٦ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٨ ، ٢٥٢ ، ٢٧٥ ، ٣٢٠ ، و ج٢/ ٦٥ ، ٩٩ ، ١٤٧ ، ٢١٤ ، ٢٩٥ .
(٣٥) الشرح : ج١/ ٣٢٦ .
(٣٦) الشرح : ج١/ ٢٦٧ .

(٣٧) الشرح : ج١/ ١٧ ، ٣٧ ، ٢٦٦ ، و ج٢/ ٣٩٠ .
(٣٨) الشرح : ج١/ ٥٤ ، ٩١ .
(٣٩) الشرح : ج١/ ١٨ ، ١٠٢ ، و ج٢/ ٩٧ .
(٤٠) الشرح : ج١/ ٢٨ ، ٣١ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٦٥ ، ٢٩٤ ، و ج٢/ ١٥٤ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٥٠ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٨٦ .
(٤١) الشرح : ج١/ ٣١ ، ٣٦ ، ٣٧ .
(٤٢) الشرح : ج١/ ٩٤ ، و ج٢/ ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٢٧٩ .
(٤٣) الشرح : ج١/ ٢٥١ ، ٢٥٥ .
(٤٤) الشرح : ج١/ ١١٣ ، ١٧١ ، و ج٢/ ٣٠ ، ٥٥ ، ٨١ .
(٤٥) الشرح : ج١/ ١٤٧ ، ١٧٠ .

(١٢)

(٤٦) الشرح : ج١/ ٢٤ ، ١٣١ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، و ج٢/ ٥٩ ، ١٠٥ ، ٣٠٣ .
(٤٧) الشرح : ج١/ ١٣٣ ، و ج٢/ ١٦٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٣٤٥ .
(٤٨) الشرح : ج١/ ١٣٧ ، ١٧٣ ، و ج٢/ ٢٢٨ .
(٤٩) الشرح : ج١/ ٣١٨ ، و ج٢/ ٦١ ، ٩٧ ، ١٩٨ .
(٥٠) الشرح : ج١/ ١٤١ .
(٥١) الشرح : ج١/ ٤١ .
(٥٢) الشرح : ج١/ ٨٢ ، ٣٣٦ ، و ج٢/ ٣٣٩ .
(٥٣) الشرح : ج١/ ٨٣ ، ٨٨ .
(٥٤) الشرح : ج١/ ١٠١ .
(٥٥) الشرح : ج١/ ١٧٨ .
(٥٦) الشرح : ج١/ ٣٦ ، ٧٠ ، و ج٢/ ٧٩ ، ١٢٦ .
(٥٧) الشرح : ج١/ ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ١١٣ ، ١٤٥ ، ١٧٢ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ٣٠٧ ، ٣١٣ ، و ج٢/ ١٠٢ ، ١٢٥ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٩٠ ، ٢١٤ ، ٢٤١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٣١٠ .
(٥٨) الشرح : ج٢/ ١٤١ ، ٢٢٨ .
(٥٩) الشرح : ج١/ ٨ ، ٢٩ ، ٦١ ، ٧٦ .
(٦٠) الشرح : ج١/ ٦١ ، ٦٢ ، ٩٦ ، ١٠٥ .

(٦١) الشرح : ج١/ ٦٣ ، ٩٠ ، ١٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٩٠ ، و ج٢/ ٢٨٧ .
(٦٢) الشرح : ج١/ ١٦١ ، ٢١٦ .
(٦٣) الشرح : ج١/ ١٩٣ ، ٣١٥ .
(٦٤) الشرح : ج١/ ٥٧ ، ٦٦ ، ١٤٥ ، و ج٢/ ٢٣ ، ٣٩ .
(٦٥) الشرح : ج١/ ٣١٤ ، و ج٢/ ٣٥٧ .
(٦٦) الشرح : ج١/ ٢٩٤ ، ٣٠٥ .
(٦٧) الشرح : ج١/ ٤٦ ، ١٣٤ ، ١٤١ ، ١٤٧ ، ٢٥٥ ، ٣٠٠ ، و ج٢/ ٣ ، ٦٣ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٥٥ ، ٢٢٩ ، ٤٠٨ .
(٦٨) الشرح : ج١/ ١٩٧ .
(٦٩) الشرح : ج٢/ ٣٥٢ .
(٧٠) الشرح : ج١/ ١٦٨ ، ٣٢٠ .
(٧١) الشرح : ج١/ ٤٠ ، ٥٠ .

(١٣)

(٧٢) الشرح : ج١/ ٤٠ .
(٧٣) الشرح : ج١/ ٣٢٥ .
(٧٤) الشرح : ج١/ ٣٥ ، و ج٢/ ٢٦٨ ، ٢٢٨ .
(٧٥) الشرح : ج١/ ٢٩٦ ، ٣١٦ .
(٧٦) الشرح : ج١/ ٣٢ .
(٧٧) الشرح : ج١/ ٩١ ، ١٠٨ ، ٢٥٦ ، ٢٨٠ ، و ج٢/ ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٨ ، ٩٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٦٠ ، ٢٨٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٨ .
(٧٨) الشـــــرح : ج١/ ١٧ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٥٨ ، ١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٧٠ ، ٢٥٥ ، و ج٢/
٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٥٢ ، ١٦٠ ، ١٧٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٠ ،
٣٠٠ .
(٧٩) الشرح : ج١/ ٢٢٣ ، و ج٢/ ١٠٣ ، ٣١٥ .
(٨٠) الشرح : ج٢/ ٢٣٤ .
(٨١) الشرح : ج١/ ١١ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٦٠ ، ١٤٣ .
(٨٢) الشرح : ج١/ ٢٣ ، ١٩٢ .

(٨٣) الشرح : ج١/ ١٨ .
(٨٤) الشرح : ج٢/ ٩٥ ، ٢٢٤ .
(٨٥) الشرح : ج١/ ١٩٢ .
(٨٦) الشرح : ج١/ ص ٣٥ .
(٨٧) الشرح : ج٢/ ص ٢٠ وينظر أمثلة أخرى : ج١/ ص ٣٢ ، ٤١ ، ٥٧ ، ٩٠ ، ٢٥٥ ، و ج٢/ ص ١٩٠ ، ١٩٨ ، ٣٤٨ .
(٨٨) الشرح : ج١/ ص ١٠٤ .
(٨٩) الشرح : ج١/ ٢٨٨ ، وأنظر أمثلة أخرى : ج٢/ ٩٧ ، ٢٠٢ ، ٢٣٨ .
(٩٠) الشرح : ج٢/ ٢٥٤ ، وأنظر أمثلة أخرى : ج١/ ٣٨ ، ٥٧ ، ٦٧ .
(٩١) الشرح : ج١/ ١٣٦ .
(٩٢) الشرح : ج١/ ٨٢ .
(٩٣) الشرح : ج٢/ ٢٥ .
(٩٤) الشرح : ج١/ ٧٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ .
(٩٥) أنظر : خزانة الأدب : ج١/ ص ٤٥٢ .

(١٤)

(٩٦) شرح الكافية : ج٢/ ص ٢٦٨ ، وأنظر أمثلة أخرى : ج١/ ٧٩ ، ٢٤٨ ، و ج٢/ ص ٣٩ ، ٢٤٠ .
(٩٧) الشرح : ج١/ ١٠١ .
(٩٨) سورة آل عمران ، الآية : ١٠٦ .
(٩٩) الشرح : ج١/ ٢٤٨ ، وأنظر أمثلة أخرى : ج١/ ١١٢ ، ١٢٨ ، ١٥٥ ، ٢٠٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، و ج٢/ ٩٦ ، ١٠٤ ، ١٨١ ، ٢٥٦ ، ٣٨٨ .
(١٠٠) الشرح : ج١/ ٣٣ ، وأنظر : ص ١٠ ، ١٣ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٦ .
(١٠١) الشرح : ج١/ ٦١ .
(١٠٢) الشرح : ج١/ ٩١ ، وأنظر : ١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٨٦ ، و ج٢/ ٧ .

(١٠٣) الشرح : ج٢/ ٢١٤ ، وأنظر أمثلة أخرى : ج١/ ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٥٣ ،
٨٨ ، ٩٠ ، و ج٢/ ١٥ ، ٢٣ ، ١٠٧ ، ١٤٧ ، ١٦٠ ، ٢٠١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ .

(١٠٤) الشرح : ج١/ ٨٨ ، وأنظر أمثلة أخرى : ص ١٥٠ ، و ج٢/ ٢٢١ .

(١٠٥) الشرح : ج٢/ ٢٢٨ .

(١٠٦) الشرح : ج٢/ ٥٥ .

(١٠٧) الشرح : ج١/ ١٥٠ ، و ج٢/ ٢٢ .

(١٥)

- المصادر والمراجع -

١- الاقتـــراح في علم أصـــول النحـــو : لجلال الدين السيوطـــي ، تحقيــق : د.أحمد محمد
قاسم ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٧٦م .
٢- الإيضـــاح في علل النحـــو : لأبـــي القاسم الزجاجـــي ، تحقيــق : د.مازن المبـــارك ، دار
النفائس ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٧٣م .
٣- خزانة الأدب : لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ١٩٦٨م .
٤- الخصائص : لأبن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط٤ .
٥- شرح رضي الدين الاستراباذي لكافية أبن الحاجب في النحو ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

The concept of illness when complacent Alasturabave (d. 686 AH)

M. M. Ammar Abdul Sattar Muhammad
Diyala University - College of Education / Asmaee - Department of Arabic Language

Abstract

This research attempts to study the concept of grammatical Ella complacent when Alasterabade (d. 686 AH) in his commentary on the sharh AL-Kafia of Ibn AL-Hagib (d. 646 AH) through the kinds of Ella to explain with sufficient width of the main characteristics of these grammatical Ella .

This includes research the concept of the Ella when Radhi and his view to the AL-Ella grammatical It has a complete but may Ttg fragmented, are called part of Ella, and the total subgroups bug completely, and research has included species Ellas to explain adequately, they are many and varied and clear, reminded us a lot of them and we mentioned characteristics are addressed grammatical issues, so they are closer to the speakers and the jurists, and apparently this is due to the impact of the complacent view on logic and speech, and he left this effect in the treated grammatical approach.

Keywords: grammatical Ella, properties of the Ella in sharh AL-Kafia .